

أثر القدرات الديناميكية في إدارة المخاطر السيبرانية: المرونة الاستراتيجية متغيرا وسيطا: دراسة تطبيقية في وزارة الداخلية في دولة قطر

القحطاني، محمد عبدالهادي ظافر العرجي، و أبو قاعود، غازي رسمي عايد. (٢٠٢٣). أثر القدرات الديناميكية في إدارة المخاطر السيبرانية: المرونة الاستراتيجية متغيرا وسيطا: دراسة تطبيقية في وزارة الداخلية في دولة قطر (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة مؤتة، مؤتة. مسترجع من <http://search.mandumah.com/Record/1363729>.



إعداد

تركي الغامدي

وضوح الهدف من جمع البيانات وتناسبه مع أسئلة البحث

يظهر من عرض منهجية الدراسة أنّ الباحث قد حدّد بوضوح الهدف من جمع البيانات، وربطه بشكل مباشر ببنية الدراسة الرئيسة التي تتمحور حول اختبار أثر القدرات الديناميكية على إدارة المخاطر السيبرانية، مع الكشف عن الدور الوسيط للمرونة الاستراتيجية في وزارة الداخلية القطرية.

ولقد تبنّت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات، وهو خيار يتسق تمامًا مع طبيعة الدراسة التي تستند إلى قياس إدراكات العاملين وممارساتهم التنظيمية، مما يجعل الاستبانة وسيلة مناسبة لتحقيق الهدف البحثي المرتبط بفحص المتغيرات السلوكية والتنظيمية التي يصعب قياسها بوسائل موضوعية مباشرة.

ومن خلال هذا الطرح، يظهر أن الباحث لم يختَر الأداة اعتباطاً، بل انسجمت مع نوعية الأسئلة البحثية التي تتطلب الحصول على بيانات كمية قابلة للتحليل الإحصائي وإظهار العلاقات السببية بين المتغيرات.

وضوح الهدف من جمع البيانات وتناسبه مع أسئلة البحث

كما يتضح من تصميم الاستبانة أن الباحث قد حرص على إعادة ترجمة أسئلة الدراسة إلى مجموعة من المحاور والأبعاد القابلة للقياس، وهو ما يُعدّ مؤشرًا قويًا على وضوح هدف جمع البيانات. فقد جرى توزيع الفقرات وفقًا للمتغيرات الرئيسة: القدرات الديناميكية، وإدارة المخاطر السيبرانية، والمرونة الاستراتيجية، مع تحديد أبعاد فرعية لكل متغير، الأمر الذي يعكس فهمًا نظريًا دقيقًا لطبيعة الظاهرة وطريقة تمثيلها إحصائيًا.

هذه البنية تُظهر قدرة الباحث على تحويل أسئلة البحث النظرية إلى مؤشرات قابلة للقياس الكمي، مما يدعم صلاحية البيانات في الإجابة عن الأسئلة التي صُمّمت الدراسة من أجلها.

بالإضافة إلى ذلك، فقد اتّسق الهدف من جمع البيانات مع طبيعة العينة المختارة، حيث استهدف الباحث العاملين في وزارة الداخلية ممن لهم علاقة مباشرة بالممارسات المرتبطة بالقدرات الديناميكية وإدارة المخاطر السيبرانية، وهذا التحديد الدقيق للعينة يعزز من وضوح الهدف ويؤكد أن جمع البيانات مخصص للوصول إلى تمثيل صحيح للواقع التنظيمي للإدارة العامة، بما يضمن اتساق البيانات المجمّعة مع الإطار النظري للدراسة..

وضوح الهدف من جمع البيانات وتناسبه مع أسئلة البحث

أما إن عملية التحقق من صدق وثبات الاستبانة تعكس وعيًا بحثيًا بأهمية جودة البيانات، وتؤكد أن الهدف من جمعها ليس فقط ملء أداة قياس، بل ضمان أن تكون هذه البيانات ذات قدرة تفسيرية عالية تمكّن الباحث من تقديم نتائج دقيقة وذات دلالة.

إن ربط إجراءات جمع البيانات بالأهداف البحثية يوضح أن الباحث قد التزم بمعايير الجودة في تصميم منهجية الدراسة، حيث لا يُنظر إلى الاستبانة كأداة محايدة، بل كآلية منهجية تم اختيارها وتطويرها لتخدم أسئلة البحث بفاعلية.

وهذا يعكس وضوحًا كبيرًا في تصور الباحث لأهداف جمع البيانات، وتكاملاً واضحاً بين الأداة، وأسئلة البحث، والإطار النظري، والعينة المختارة.

شمولية الطرق المستخدمة في جمع البيانات

يتّضح من تحليل منهجية الدراسة أنّ الباحث تبني نهجاً منهجياً شاملاً في جمع البيانات، يركز على استخدام الاستبانة كأداة قياس رئيسة، مع الحرص على أن تكون هذه الأداة قادرة على تمثيل مختلف أبعاد الظاهرة قيد الدراسة.

ولم يقتصر الباحث على استخدام استبانة عامة أو تقليدية، بل قام بتصميم أداة متعددة المحاور تضم ثلاثة متغيرات رئيسة وأبعاداً فرعية دقيقة، ما يعكس شمولية وعمقاً في تمثيل المفاهيم العلمية.

فجاءت الاستبانة موزعة عبر مجموعة واسعة من الفقرات (٦٥ فقرة)، بحيث تغطي القدرات الديناميكية بأبعادها الأربعة، وإدارة المخاطر السيبرانية بأبعادها الستة، والمرونة الاستراتيجية بأبعادها الثلاثة، وهو ما يعكس إدراكاً منهجياً بأن الدراسة تتطلب أدوات قياس متعددة الجوانب وليست سطحية أو مقتضبة.

شمولية الطرق المستخدمة في جمع البيانات

أما على مستوى تنفيذ طرق جمع البيانات، فقد اتّبع الباحث إجراءات دقيقة ومنظمة، تبدأ بعملية الإعداد والتطوير الأولي للاستبانة بالاستناد إلى الأدبيات العلمية والدراسات السابقة، مروراً بالتحكيم الأكاديمي من قبل مجموعة من الخبراء (سبعة محكمين)، وصولاً إلى التطبيق العملي على عينة الدراسة.

وتشير هذه الخطوات إلى أن الباحث لم يعتمد على أداة جاهزة، بل حرص على بناء أداة ذات ملاءمة علمية وميدانية تراعي خصوصية السياق القطري في وزارة الداخلية، وقد تضمّن التنفيذ كذلك مرحلة فحص دقيق للأداة، شمل اختبار الصدق والثبات، ما يعكس نهجاً علمياً متكاملًا لا يكتفي بجمع البيانات بل يركز على جودتها وموثوقيتها.

شمولية الطرق المستخدمة في جمع البيانات

كما اتسمت عملية جمع البيانات الميدانية بالشمولية والانتظام. فقد استخدم الباحث أسلوب العينة العشوائية الطبقية، وهو أسلوب يعزز تمثيل مختلف الفئات الوظيفية داخل الوزارة ويضمن عدم انحياز البيانات نحو فئة واحدة. وتم توزيع ٣١٥ استبانة إلكترونياً، وهو اختيار يعكس إدراك الباحث لخصوصية بيئة العمل التي تعتمد بشكل كبير على الأنظمة الرقمية، مما يسهل الوصول إلى المستجيبين ويزيد من نسبة الاستجابة. وبعد استرجاع البيانات، تم تدقيق الاستبانات واستبعاد غير الصالح منها، ليصل العدد النهائي إلى ٢٦٨ استبانة، وهو حجم يعزز القوة الإحصائية للنتائج ويسهم في بناء نماذج تحليلية أكثر استقراراً.

ومن حيث الأدوات التحليلية، فقد أظهرت الدراسة شمولية في معالجة البيانات، فلم يقتصر التحليل على الأساليب الوصفية، بل امتد ليشمل اختبارات متقدمة مثل الانحدار المتعدد ونمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام Amos، وهو ما يشير إلى أن عملية جمع البيانات صُممت أصلاً لتسمح بتطبيق هذه الاختبارات المتقدمة. بمعنى آخر، جاء تصميم أداة جمع البيانات وتنفيذها متسقاً مع الأدوات التحليلية المستخدمة لاحقاً، الأمر الذي يعكس شمولية التفكير المنهجي للباحث في مراحل جمع البيانات كافة.

شمولية الطرق المستخدمة في جمع البيانات

ويُضاف إلى ذلك أن الباحث أخذ في الاعتبار اختبارات الملاءمة الإحصائية قبل البدء في التحليل، مثل فحص التعدد الخطي والتوزيع الطبيعي، مما يدل على شمولية النظرة البحثية التي لا تكتفي بجمع البيانات بل تتأكد من صلاحيتها للتحليل الإحصائي. والجدير بالذكر أن القدرة على جمع بيانات كافية لتطبيق اختبارات مثل Kolmogorov-Smirnov واستخدام نظرية الحد المركزي عند الحاجة يعكس وعياً عميقاً بطبيعة البيانات الكمية ومتطلبات التحليل.

و يمكن القول إن طرق جمع البيانات في هذه الدراسة اتسمت بالشمولية من حيث تصميم الأداة وتنويع محاورها، ودقة تنفيذ خطواتها، وشمول التحكيم والتحقق العلمي منها، وتطبيقها على عينة واسعة وممثلة. كما أن التكامل بين مراحل تصميم الأداة، وتنفيذ جمع البيانات، والتحضير للتحليل الإحصائي المتقدم، يعكس عمقاً منهجياً يرفع من جودة الدراسة ويُعطي قوة تفسيرية لنتائجها.

تقييم دقة تحديد العينة وطريقة اختيارها

يتبين من منهجية الدراسة أن الباحث قد تعامل مع مسألة تحديد العينة واختيارها بدقة عالية واتساق منهجي، الأمر الذي يعكس وعياً كاملاً بأثر العينة على مستوى صدق النتائج وقابليتها للتعميم، فقد بدأ الباحث بتحديد مجتمع الدراسة بشكل واضح ومحدد، متمثلاً في العاملين بوزارة الداخلية في دولة قطر ضمن الإدارات العامة والقيادية ذات الصلة بالقدرات الديناميكية وإدارة المخاطر السيبرانية، وهذا التحديد الدقيق للمجتمع يعكس فهماً لطبيعة الظاهرة قيد الدراسة، التي تتطلب أفراداً يمتلكون خبرات ميدانية مرتبطة بإدارة المخاطر والسياسات التنظيمية، وبالتالي فإن اختيار هذا المجتمع يعزز مصداقية البيانات المستهدفة.

أما فيما يتعلق بطريقة اختيار العينة، فقد لجأ الباحث إلى أسلوب العينة العشوائية الطبقية، وهو من أكثر الأساليب قوة وموثوقية في الدراسات التنظيمية، خصوصاً عندما يتكون المجتمع من فئات وظيفية متعددة، وقد سمح هذا الأسلوب للباحث بضمان تمثيل متوازن للفئات الإدارية المختلفة داخل الوزارة، بحيث لا يطغى رأي أو خبرة فئة معينة على النتائج النهائية، ويمتاز هذا الأسلوب بقدرته على تقليل التحيز وزيادة دقة تمثيل المجتمع، مما يرفع من موثوقية الاستنتاجات اللاحقة في الدراسة..

تقييم دقة تحديد العينة وطريقة اختيارها

وفيما يتعلق بحجم العينة، فقد قام الباحث بتوزيع ٣١٥ استبانة إلكترونيًا، وهو حجم مناسب يتوافق مع الدراسات التي تستهدف تحليل العلاقات السببية باستخدام أساليب إحصائية معقدة مثل الانحدار المتعدد ونمذجة المعادلات الهيكلية، كما أن استرجاع ٢٨٩ استبانة، ثم تدقيقها واستبعاد ٢١ غير صالحة، ليصل العدد النهائي إلى ٢٦٨ استبانة صالحة للتحليل، يعكس اهتمامًا واضحًا بجودة البيانات، لا بكميتها فقط. فعملية التدقيق واستبعاد البيانات غير المكتملة أو المشوهة تعد خطوة تعكس وعيًا بحثيًا رفيعًا، وتضمن أن العينة النهائية مكونة من بيانات دقيقة وموثوقة.

كما أن نسبة الاستجابة التي بلغت ما يقارب ٨٥% تُعدّ مؤشرًا مهمًا على نجاح الباحث في تنفيذ خطة جمع البيانات، وتدل على ملائمة الطريقة الإلكترونية المستخدمة لطبيعة المستجيبين وظروف بيئة العمل في الوزارة. ومن زاوية منهجية، فإن هذا الحجم من العينة يضمن قوة إحصائية كافية لتطبيق الاختبارات اللازمة للتحقق من الفرضيات، بما في ذلك فحص تأثير المتغيرات الوسيطة والعلاقات غير المباشرة.

تقييم وضوح الجدول الزمني ومراقبة جودة البيانات

يتضح من منهجية الدراسة أن الباحث تعامل مع عملية جمع البيانات ضمن إطار زمني واضح ومخطط له بعناية، بالرغم من أن الجدول الزمني لم يُعرض بصورة رقمية أو على شكل مخطط تفصيلي، إلا أن الإجراءات المتتالية التي وردت في الفصل الثالث تشير إلى أن الباحث اعتمد تسلسلاً منهجياً منظماً، يعكس وجود تصور زمني واضح يوجّه عملية جمع البيانات منذ مرحلة الإعداد النظري وحتى الانتهاء من التحليل الإحصائي.

فقد بدأ الباحث بمرحلة تصميم أداة الدراسة وتحكيمها، وهي مرحلة تستغرق عادة وقتاً كافياً لتطبيق ملاحظات المحكمين وإجراء التعديلات اللازمة. تلتها مرحلة التطبيق الميداني عبر توزيع الاستبانات إلكترونياً، ثم جمعها واستبعاد غير الصالح منها، وصولاً إلى الدخول في مراحل الفحص الإحصائي والاختبارات التمهيدية، وجميعها مراحل لا يمكن تنفيذها دون جدول زمني منضبط يضمن الانتقال المنظم بين خطوة وأخرى.

تقييم وضوح الجدول الزمني ومراقبة جودة البيانات

وعلى مستوى مراقبة جودة البيانات، تُظهر الدراسة التزامًا قويًا بمعايير الجودة البحثية، حيث قام الباحث بتنفيذ سلسلة من الإجراءات التي تهدف إلى ضمان موثوقية البيانات وصلاحياتها للتحليل، وتبدأ هذه الإجراءات من مرحلة إعداد الأداة، إذ تم عرض الاستبانة على مجموعة من الخبراء في المجال لضمان صدق المحتوى ودقة الصياغة، وهو ما يعد خطوة جوهرية في مراقبة الجودة قبل البدء في جمع البيانات الميدانية.

كما حرص الباحث على تدقيق الاستبانة بعد استرجاعها، واستبعاد غير المكتمل منها أو غير الصالح للتحليل، مما يعكس اهتمامًا بجودة البيانات وليس بكميتها. ويُعد هذا الإجراء واحدًا من أقوى مؤشرات التحكم في جودة البيانات، لأنه يحمي النتائج اللاحقة من التشوّه الإحصائي الذي قد ينشأ عن بيانات ناقصة أو متحيّزة.

تقييم وضوح الجدول الزمني ومراقبة جودة البيانات

أما على المستوى الإحصائي، فقد لجأ الباحث إلى استخدام اختبارات الصدق والثبات لضمان مدى انسجام الفقرات مع الأبعاد الممثلة للمتغيرات، واستخدم معامل كرونباخ ألفا لضمان الثبات الداخلي، إضافة إلى فحص الاتساق الإحصائي بين المتغيرات عبر اختبار التعدد الخطي، كما تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي للتأكد من ملائمة البيانات للأساليب التحليلية المستخدمة لاحقاً، وهو مؤشر آخر يدل على مراقبة دقيقة لجودة البيانات بما يتوافق مع متطلبات التحليل الإحصائي المتقدم.

ويمكن القول إن مراقبة جودة البيانات لم تقف عند حدود الإجراءات الإحصائية التقليدية، بل امتدت لتشمل مواءمة أسلوب جمع البيانات مع طبيعة العينة، حيث اختار الباحث جمع البيانات إلكترونياً بطريقة تتناسب مع بيئة العمل في وزارة الداخلية، مما يعزز جودة البيانات من حيث الدقة والسرعة وسهولة الاسترجاع، وأظهرت نسبة الاستجابة المرتفعة (٨٥%) مستوى جيداً من الالتزام الميداني، ما يدل على نجاح خطة الجمع وربما وجود متابعة منظمة ضمن الجدول الزمني لتنفيذها.



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

